

قرار وزاري

رقم ٩٦/٦١

بتحديد سعر بيع كتيب قانون تنظيم

عمل المكاتب الاستشارية الهندسية

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ باصدار القانون المالي وتعديلاته .
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١٢٠ باصدار قانون تنظيم عمل المكاتب الاستشارية
الهندسية .

وإلى المنشور المالي رقم ٨٣/٩ في شأن الرقابة على الايرادات الحكومية وتعديلاته .

وإلى موافقة وزارة المالية .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يحدد سعر بيع كتيب قانون تنظيم عمل المكاتب الاستشارية الهندسية بمبلغ (٥٠٠) خمسمائة بيضة للنسخة الواحدة .

مادة (٢) : تسري أحكام المنشور المالي رقم ٨٣/٩ المشار إليه في تحصيل وتوريد قيمة المبيعات الواردة بالمادة السابقة .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ١٧ من رمضان ١٤١٦ هـ

الموافق : ٧ من فبراير ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٦٩)
الصادرة في ١٧/٢/١٩٩٦ م

قرار وزاري

رقم ٩٦/٧٦

باعتبار مواصفة قياسية عمانية ملزمة

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ بإنشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ باختصاصات المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/٣٣ باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة والصناعة .

وإلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٥٣ بحظر إستيراد البضائع والمنتجات التي تخالف المواصفات

القياسية العمانية .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تعتبر المواصفة القياسية التالية مواصفة قياسية عمانية ملزمة لجميع الجهات المعنية بالسلطنة :

- م ق عم ١٩٩٥/٢٦٢م اشتراطات العزل الحراري في المباني .

مادة (٢) : يعاقب كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ المشار إليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٢٠ من شوال ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٠ من مارس ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٢)
الصادرة في ١٩٩٦/٤/١ م

قرار وزاري

رقم ٩٦/٩٥

بالغاء القرار الوزاري رقم ٩٥/١٢٨

إستناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩٥/١٢٨ بتجديد ترخيص شركة التأمين الوطنية العمانية .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يلغى القرار الوزاري رقم ٩٥/١٢٨ المشار إليه .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٣ من ذي الحجة ١٤١٦ هـ

الموافق : ٢١ من ابريل ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٤)
الصادرة في ١٩٩٦/٥/٤ م

قرار وزاري

رقم ٩٦/٩٨

باعتبار مواصفتين قياسييتين

مواصفات قياسية عمانية ملزمة

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ بإنشاء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس .